نظم الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف/بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية

The Impact of Electronic Payment systems on the Profitability of Banks An applied research on a sample of Iraqi commercial banks

علا سمير سبتي جاسم جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية olasameer1992@yahoo.com

أ.م.د. محمود إسماعيل محمد جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ut.planner@gmail.com

المستخلص:

نظراً للتطورات التكنولوجية التي شهدها القطاع المصرفي العراقي، والتي تتمثل باستخدام نظم الدفع الإلكتروني ضمن البنية التحتية لعمل المصارف، أدى ذلك الى السرعة والدقة في أنجاز المعاملات وتخفيض تكاليفها وزيادة وإيراداتها وكفاءتها، جاء هذا البحث ليدرس التحديات والمخاطر التي تواجه القطاع المصرفي العراقي نتيجة استخدامه نظم الدفع الإلكتروني، وبيان تأثيرها في ربحية المصارف التجارية، وأنطلق البحث من الفرضية الرئيسة، والتي مفادها توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية بين نظم الدفع الإلكتروني وربحية المصارف، وتم اختيار المصارف التجارية العراقية كمجتمع للبحث، إذ تم من حصر جميع المصارف التجارية العراقية التي تشترك في كل من نظام التسوية الإجمالية الآنية، ونظام المقاصة الإلكترونية والبنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة، وبناءً على البيانات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي وبعض المصارف تم تحديد عينة البحث، التي تشمل كل من مصارف تجارية حكومية وخاصة، وهي كل من مصرف الرافدين و مصرف الأهلي العراقي ومصرف أشور الدولي ومصرف التنمية الدولي. وتم استخدام المنهج الوصفي التاريخي والتحليل الكمي والاحصائي واعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من العينة البالغ عددها (٨٨) من مدراء وموظفين في اقسام المدفوعات والمالية، وأستخدم البرنامج الاحصائي (SPSS) لاحتساب (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل التحديد R^2، واختبار F)، وأظهرت نتائج التحليل والقياس وجود علاقة تأثير معنوية (طردية) ذات دلالة إحصائية بين نظم الدفع الإلكتروني وربحية المصارف التجارية عينة البحث. إذ كلما أزداد استخدام المصارف التجارية لنظم الدفع الإلكتروني لإنجاز معاملاتها، ازدادت معه ربحية تلك المصارف، وأوصى البحث بضرورة زيادة الاستثمار من قبل المصارف بالبنية التحتية لنظم الدفع الإلكتروني، إذ ينبغي أن تكون موثوقة وفعالة من حيث التكلفة ويمكن الوصول لها من غالبية أفراد المجتمع، مما يؤثر بشكل إيجابي في الربحية.

الكلمات المفتاحية: نظم الدفع الإلكتروني، نظام التسوية الإجمالية الآنية، نظام المقاصة الإلكترونية، البنية التحتية لنظم الدفع بالتجزئة، البطاقة الذكية، الربحية.

Abstract :

Due to technological developments in the Iraqi banking sector, which is the use of electronic payment systems within the banking infrastructure. This has led to speed and accuracy in the completion of transactions, reduced costs, increased revenues and efficiency. This research examines the challenges and risks facing the Iraqi banking sector as a result of its use of electronic payment systems. And show its impact on the profitability of commercial banks. The research was based on the main hypothesis that there is a statistically significant moral impact relationship between electronic payment systems and the profitability of banks. Iraqi commercial banks were chosen as a research community, All Iraqi commercial banks that participate in each of the immediate Real Time Gross settlement system (RTGS), the Automated clearing House system (ACH) and the retail payment system infrastructure (RPSI) have been listed. Based on data obtained from the Central Bank of Iraq and some banks, the research sample was identified, which includes AL-Rafidain Bank, National Bank of Iraq, Ashur International Bank and The International Development Bank. From the statistical analysis of the research variables, the results of the analysis and measurement showed a statistically significant moral effect relationship between electronic payment systems and the profitability of commercial banks sample research. The more

commercial banks use electronic payment systems to complete their transactions, the profitability of these banks has increased. The research recommended the need to increase investment by banks on the infrastructure of electronic payment systems, as they should be reliable, cost-effective and accessible from the majority of the community, which positively affects profitability.
Keywords: Payment Systems, Real Time Grosse Settlement, Automated Clearing House, Smart Cards, Retail payment system infrastructure, profitability.

١- المقدمة:

تُعد نظم الدفع الإلكتروني من مؤشرات قياس درجة تطور القطاعات الاقتصادية، ولا سيما القطاع المصرفي، مما جعل البنوك المركزية في جميع دول العالم تهدف الى تطوير وأتمته نظم الدفع لديها، وبدأ البنك المركزي العراقي في تطوير وتكامل البنى التحتية لنظم الدفع الإلكتروني في العراق منذُ عام ٢٠٠٤، وبدأ الانطلاق الفعلي لها في عام ٢٠٠٦، سعياً منه الى الارتقاء بها، بما يحقق الكفاءة والشفافية والسرعة في معالجة المدفوعات، وتزاد اهميتها بالنسبة للمصارف التجارية لأنها تحقق لها العوائد وتخفض التكاليف والمخاطر وتحسن أدارة سيولتها وأداءها المالي من جهة وتحقق رضا الزبائن وراحتهم من جهة أخرى مما ينعكس إيجابياً على سمعة المصارف وربحيتها. ومن جانب أخر يعد تحقيق الربحية وتعظيمها من الأهداف الرئيسة التي تسعى لها المصارف التجارية، لضمان نموها وبقاءها واستمرارها ودعم مركزها المالي، كما تعد الربحية مؤشراً كاشفاً لمركز المصارف التنافسي وجودة أدارته، وتعد عملية تطوير خدماتها الإلكترونية وابتكار خدمات جديدة مهمة جداً لزيادة ربحية المصارف وتعزيز مركزها التنافسي وبقائها في السوق.

١_٢ المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة:

١_٢_ ١ مشكلة البحث: شهد القطاع المصرفي العراقي تطورات تكنولوجية ملحوظة في السنوات الاخيرة متمثلة باستخدام نظم الدفع الالكتروني ضمن البنية التحتية لعمل المصارف، أدى ذلك الى السرعة والدقة في أنجاز المعاملات وتخفيض تكاليفها وزيادة كفاءتها، بالإضافة الى تقليل العمليات الغير مؤتمتة في أنجاز المعاملات، أن استخدام هذه الانظمة يمكن أن يؤثر على ربحية المصارف العراقية، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الاتي: ما تأثير نظم الدفع الالكتروني في ربحية المصارف التجارية العراقية؟

١_٢_٢ أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من الاتي:

١- أهمية التقنية المصرفية التي تشكل أحد أهم المؤشرات النهوض بالقطاع المصرفي العراقي من خلال استخدام نظم الدفع الإلكتروني ضمن البنية التحتية مما يسهم زيادة دقة وكفاءة العمليات المصرفية وتخفيض تكاليفها، بالتالي انعكاسها على ربحية للمصارف التجارية العراقية، ٢- سيوضح البحث مدى استفادة المصارف التجارية العراقية لهذه التقنيات في التأثير على الربحية. ٣-دراسة التحديات والمخاطر التي تتعرض لها المصارف جراء تطبيقها لنظم الدفع الإلكتروني.

١_٢_٣ أهداف البحث: يهدف البحث الى ما يأتي:

١- بيان مستوى استجابة العينة لفقرات نظم الدفع الالكتروني، وربحية المصارف.

٢- بيان تأثير نظم ووسائل الدفع الالكتروني في ربحية المصارف التجارية العراقية.

١_٢_٤ فرضيات البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسة " توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لنظم الدفع الإلكتروني في ربحية المصارف عينة البحث". وتنبثق منها اربع فرضيات فرعية وكالآتي:

١- توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتحديات نظم الدفع الإلكتروني في ربحية المصارف.

٢- توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لنظام التسوية الإجمالية الآنية في ربحية المصارف.

٣- توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لنظام المقاصة الإلكترونية في ربحية المصارف

٤- توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لوسائل الدفع الإلكتروني في ربحية المصارف.

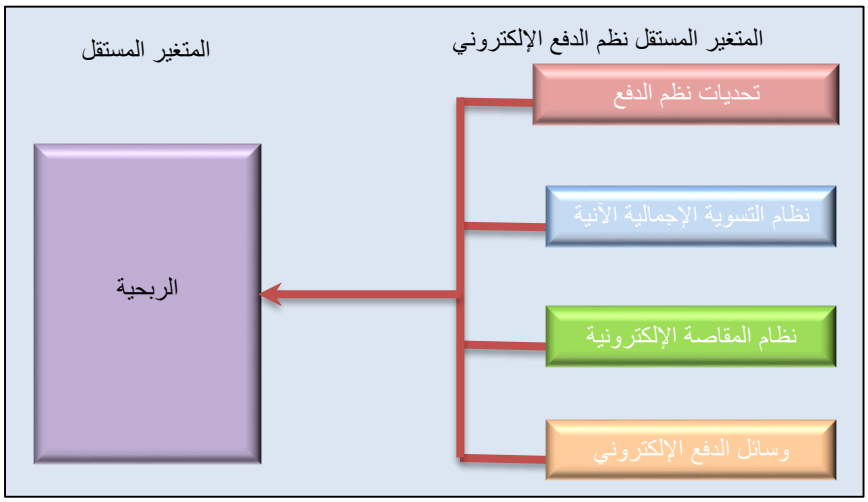

شكل (١) مخطط البحث الفرضي

١_٢_٥ مجتمع وعينة البحث: تم تحديد مجتمع البحث من خلاله حصر جميع المصارف التجارية العراقية، والتي تشترك في كل من نظام التسوية الإجمالية الآنية، ونظام المقاصة الإلكترونية والبنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة، وتم مصرف الرافدين ومصرف الأهلي العراقي ومصرف أشور الدولي ومصرف التنمية الدولي أما عينة البحث فقد بلغت (٨٨) مدير وموظف في أقسام المدفوعات والمالية.

١_٢_٦ منهج البحث: أعتمد البحث المنهج الوصفي عن طريق استثمار الكتب والبحوث والأطاريح أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد المنهج التحليلي عن طريق التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث واستخدام الأساليب الإحصائية التي تسهم في تفسير العلاقة بين المتغيرات.

١_٢_٧ حدود البحث:

١-**الحدود المكانية:** وتشمل المصارف المتمثلة بـ(مصرف الرافدين ومصرف الأهلي العراقي ومصرف آشور ومصرف التنمية الدولي) الكائنة في بغداد.

٣- **الحدود الزمانية:** أن الحدود الزمانية لهذا البحث هي مدة إنجازه الممتدة من ١٠\٢٠١٨ الى ١٠\٢٠١٩.

١_٣ الدراسات السابقة

١- أبراهيم، مصطفى محمد (٢٠١٤)	
عنوان البحث	نظام المدفوعات الالكتروني وأثره في فاعلية المصارف التجارية (بحث تطبيقي لعينة من المصارف)
طبيعة الدراسة	بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية بجامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف
هدف الدراسة	بيان دور نظام المدفوعات الالكتروني العراقي في فاعلية المصارف التجارية لما لها من دور في تعزيز التنمية الاقتصادية.
أبرز الاستنتاجات	توافر الفاعلية في نظام المدفوعات الالكتروني، ممّا يؤدي إلى فاعلية المصرف في تقديم جودة الخدمة المصرفية للزبون.

٢. Ngango, Asia: 2015	
عنوان البحث	Electronic Banking and Financial Performance of Commercial Banks in Rwanda: A Case Study of Bank of Kigali. الصيرفة الإلكترونية والأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا: دراسة حالة بنك كيغالي.
طبيعة الدراسة	رسالة ماجستير في إدارة الأعمال.
هدف الدراسة	الغرض من هذا البحث هو دراسة مساهمة استخدام الصيرفة الإلكترونية في الخدمات المصرف على أداء المؤسسات المصرفية في رواندا.
أبرز الاستنتاجات	تجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية الإلكترونية تلعب دورا كبيرا في الأداء المالي للبنوك في رواندا. إن أدوات الصيرفة الالكترونية المختلفة مثل ATM، والدفع المباشر، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والدفع ببطاقة الخصم، والدفع الإلكتروني للشيكات الإلكترونية له تأثير كبير على أداء المصرف لأنه يزيد من الربحية، ومعدل العائد على الاستثمار على الأسهم والقروض، ويحسن من جودة إدارة المصرف وزيادة الأصول المصرفية وتعزيز نمو وتوسع المصرف.

٢- المبحث الثاني: التأطير النظري لنظم الدفع الإلكتروني وربحية المصارف.

٢_١ نظم الدفع الإلكتروني: تُعد نظم الدفع الإلكتروني الجزء الأهم في محور البنية التحتية المالية، وتعد مؤشراً من مؤشرات قياس درجة تطور القطاعات الاقتصادية، وتنبثق أهميتها كونها من أهم القنوات التي من خلالها يتم نقل الأموال بين المصارف والمؤسسات المالية بدقة وسرعة وكفاءة، الذي يسهم في تخفيض تكاليف أجراء عمليات الدفع وانخفاض مخاطر العمليات الغير مؤتمتة وزيادة أعدادها.

٢_١_١ تطور نظم الدفع الإلكتروني. تسهل النقود المعاملات في الاقتصاد، إذ تُعرف آلية إجراء هذه المعاملات باسم نظم الدفع (Hubbard &O'Brien, 2012: 31). وقد مرت نظم الدفع بمجموعة من المراحل التاريخية، إذ عرفت المجتمعات القديمة النقود كأول وسيلة دفع، والتي تطورت أشكالها بتطور المجتمعات وعدد حاجاتهم، وقد كان أول ما ظهر منها النقود السلعية، بعد ذلك تم الاعتماد على المدفوعات التي تتم بالعملات المعدنية، ثم المدفوعات التي تتم بالعملة الورقية والنقود الكتابية، وصولاً إلى المدفوعات التي تتم عن طريق التحويلات المالية الإلكترونية (البغدادي، ٢٠١٨: ٦٢). أذ أدى النمو المتسارع لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الى ظهور متغيرات جوهرية في طبيعة العمل في القطاع المصرفي، وأعتمد النمو بشكله الاساسي على الوسائط الإلكترونية الحديثة، و أهمها أنظمة الاتصالات وشبكة الانترنت، لتبادل المعلومات والبيانات والخدمات (الدبيسي،٢٠٠٩:١٩)، وبدأ الناس التعامل على أساسها نظراً لمزاياها، من ناحية السرعة والتكلفة، وخاصه فيما يتعلق بعمليات الدفع والتحويل، والتي أصبحت أسهل في ظل البيئة الالكترونية، ما أوجد نظم الدفع الالكتروني الذي تم استخدامها في مطلع الستينيات من القرن العشرين، والذي تمثل تباعاً في نظام تحويل الاموال إلكترونياً المستخدم من المصارف (سفر، ٢٠٠٨:٥).

٢_١_٢ تعريف نظم الدفع الإلكتروني: قبل تعريف نظم الدفع الالكتروني، لا بد من الإشارة الى أن النظم هي أي ترتيب على النطاق الوطني أو الدولي الذي يمكن من خلاله سداد الديون، ويعنى بالدفع بشكل عام العملية التي يقوم بها المدين بإبراء الذمة إلى الدائن (Turner &Wunnicke, 2003: 1). يعرف "الدفع" أيضاً بأنه تحويل القيمة النقدية بين الطرفين، (على سبيل المثال البائع والمشتري). وبالتالي، يمكن تعريف أي ترتيب منظم لتحويل القيمة النقدية بين الأطراف بأنه "نظام دفع" (Nakajima, 2011: 1). وعرفت نظم الدفع الإلكتروني بأنها " الوسيلة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات بتنفيذ واستلام المدفوعات للسلع والخدمات، يمكن إجراء المدفوعات عن طريق تحويل الأموال من حساب شخص أو شركة إلى حساب آخر" (Reserve Bank of New Zealand, 2008:28)، وعرفت بأنها " مجموعة متكاملة من الأدوات والوسائل والقواعد والإجراءات والعمليات وأنظمة تحويل

الأموال بين المصارف التي تسهل تداول الأموال في بلد ما" (Kokkola, 2010: 25)، وعرفت " وهو نظام لتبادل المدفوعات إلكترونياً بين المصارف، من خلال شبكة آمنة وكفؤة، ويعتبر البنك المركزي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له، باعتباره مالكاً للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين، ويوفر السيولة النقدية والتسهيلات خلال يوم العمل، ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص" (موقع إلكتروني: البنك المركزي العراقي)، ويمكن الملاحظة من خلال التعاريف السابقة، أن جميعها قد تشابهت من ناحية المضمون، واختلفت من ناحية الصياغة، إذ أجمعت التعاريف على أن نظام الدفع هو نظام لتحويل الاموال بين المشاركين، و أشارت مكونات النظام، ومن جانب أخر يمكن تعريف نظم الدفع **بأنها** "**مجموعة من الوسائل والأدوات والقواعد والإجراءات التي تسهل تداول الأموال بين المصارف والمؤسسات المالية المشاركة بالنظام التي تقدم خدمات الدفع للأفراد والشركات، ويتم أدارة النظام من قبل المشغلين وعادة ما تكون البنوك المركزية هي المسؤولة عن أدارة وتشغل نظم الدفع**".

٢_١_٣ اهمية نظم الدفع الإلكتروني: تلعب نظم الدفع دورًا محوريًا في توزيع الأموال في جميع أنحاء الاقتصاد، وإذا حدثت بعض الأعطال في نظم الدفع وعرقل تدفق الأموال، فسيكون التأثير غير عادي ومخرب، وستصبح الأنشطة الاقتصادية ووظائف الأسواق المالية مشلولة تمامًا. أذ لا يمكن لأحد أن يقوم بالدفع ولا يمكن لأحد أن يتلقى الأموال من الآخرين، ويؤدي ذلك الى توقف تدفق الأموال بين المصارف، لذلك تعتبر نظم الدفع هي بنى تحتية اجتماعية تدعم جميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الأنشطة التجارية والمعاملات في الأسواق المالية. يعد نظام الدفع الآمن والفعال آلية مهمة تدعم وظائف الأسواق المالية والنظام المالي (Nakajima, 2017:3). وتساهم نظم الدفع في تسهيل أنجاز المعاملات بسرعة، وبأمان، بشفافية. وتعد نظم الدفع من المكونات الأساسية لتنفيذ السياسة النقدية بشكل سلس، وتقلل نسبة النقد المتداول وكذلك توفر معلومات كاملة عن أدارة النقد (عبد الشافي،٢٠١٦:٢٤).

٢_١_٤ أهداف نظم الدفع الإلكتروني: تقوم البنوك المركزية بتبني إنشاء نظم وشبكات مالية آلية لربط المصارف والمؤسسات المالية التي تعمل في نطاق الدولة، لإجراء عمليات الدفع والمقاصة فيما بينها، ومن أهداف نظم الدفع الإلكتروني **(شلهوب، ٢٠٠٧: ٣٤٢)**:

١. تمكين الافراد والشركات من إجراء التحويلات المالية آلياً، مع ضمان وصولها الى المستفيد في وقت معين.
٢. إتاحة الفرصة للمصارف لتقديم خدمات مصرفية متطورة، إذ توفر قاعدة اتصالات حديثة وقوية للتحويلات المالية فيما بينها.
٣. المساهمة في تخفيض تكاليف ومصاريف تنفيذ الخدمات المصرفية.
٤. تعزيز الأداء المالي للمصارف من خلال تنظيم المدفوعات المصرفية المالية في القطاع بطريقة آلية منظمة، والاستخدام الامثل للأموال.
٥. تجنب المخاطر التي تنشأ عن عمليات التداول المباشر للأوراق المالية، وكذلك الاستغناء عن نقل النقود يدوياً من مكان لأخر.
٦. تنفيذ التحويلات وتحصيل الصكوك في أوقات محددة، الذي يؤدي الى سرعة دوران الاوراق المالية.
٧. تشجيع الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال تطبيق أحدث النظم والتقنيات المالية.
٨. أنشاء قاعدة تقنية استراتيجية ووضع تجهيزات وإجراءات لمواكبة التطورات المستقبلية، مثل التجارة الإلكترونية.
٩. أنشاء قاعدة بيانات موحدة، للأوراق المالية المقيدة بواسطة حفظها مركزياً.

٢_١_٥ تحديات نظم الدفع: تواجه نظم الدفع الالكترونية عدة تحديات وأهمها: (Kumaga ,2010: 17-22)

١. **الأمان:** تمثل تطبيقات الدفع الإلكتروني والتطبيقات المصرفية الإلكترونية تحديًا أمنيًا لأنها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهامة التي تخلق نقاط ضعف في المصارف والمؤسسات المالية التي يحتمل أن تضر الزبائن. أذ يمثل أمن المعلومات، الممارسات والإجراءات والتكنولوجيا المعمول بها والتي تضمن حماية المعلومات من التعديل والتغير العرضي (النزاهة)، والوصول غير المصرح به (السرية)، وأن يتيح بسهولة (الإتاحة) للمستخدمين المصرح لهم عند الطلب، قد لا يحصل نظام الدفع الإلكتروني غير الآمن على ثقة مستخدميه. أذ يتحتم على المصارف أن تفهم المخاوف

الأمنية وتعالجها من أجل الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم تطبيقات الخدمات المصرفية الإلكترونية.

٢. **البنية التحتية:** تشكل البنية التحتية المناسبة للدفع الإلكتروني تحدياً، ولضمان نجاح الدفع الإلكتروني، هناك حاجة إلى بنية تحتية موثوقة وفعالة من حيث التكلفة يمكن الوصول إليها من قبل غالبية السكان. وتشمل البنية التحتية لاتصالات المدفوعات الإلكترونية شبكة الكمبيوتر مثل الإنترنت والشبكة المستخدمة للهاتف المحمول. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الى أتمته الأنشطة والعمليات المصرفية، وتعد الشبكة التي تربط المصارف والمؤسسات المالية الأخرى للمقاصة وتأكيد الدفع شرطا أساسيا لأنظمة الدفع الإلكترونية.

٣. **التحديات القانونية والتنظيمية:** تعد مجموعة القوانين والقواعد واللوائح الأخرى الوطنية أو الإقليمية أو الدولية من المتطلبات المهمة للتنفيذ الناجح لأنظمة الدفع الإلكتروني، وتشمل قواعد غسل الأموال، والإشراف على المصارف التجارية من قبل السلطات الإشرافية، ومراقبة نظام الدفع من قبل البنوك المركزية، وحماية الزبائن والبيانات، وقضايا التعاون والمنافسة، وتثير الطبيعة الافتراضية والعالمية للدفع الإلكتروني أسئلة قانونية مثل تحديد الاختصاص القضائي والقوانين المعمول بها في القضايا المتنازع عليها وصلاحية العقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

٤. **التحديات الاجتماعية والثقافية:** يؤدي الاختلاف في المستوى الثقافي والاجتماعي والتعليمي للزبائن الى تأخر تطوير أنظمة الدفع الالكتروني، أن اطمئنان الزبائن وثقتهم بأنظمة الدفع التقليدية جعلتهم أقل تقبلاً لتبني تقنيات جديدة للدفع، أذ تتطلب انظمة الدفع الحديثة وقتاً، لأجل كسب ثقة الناس، حتى لو كانت أسهل وأرخص من الاساليب التقليدية.

٢_١_٦ نظم الدفع في العراق: كان الجهاز المصرفي قبل عام ٢٠٠٣ العراق خالياً من أنظمة الدفع الالكتروني، اذ كان العمل اليدوي هو السائد في جميع المعاملات المالية (سلمان، ٢٠١٣:٣). بدأ البنك المركزي العراقي منذُ عام ٢٠٠٤ على تطوير وتكامل البنى التحتية التكنولوجية لأنظمة الدفع الالكتروني في العراق وقد كان الانطلاق الفعلي لنظام المدفوعات عام ٢٠٠٦. أذ يعد نظام المدفوعات العراقي نظاماً لتبادل المدفوعات الكترونياً ضمن الجهاز المصرفي من خلال شبكة أمنة وكفؤة، ويعد البنك المركزي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له باعتباره المالك للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة وعمليات المقاصة (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٦، ٨٧). يتسم هذا النظام بالسرعة والامان والموثوقية والكفاءة في التسويات ما بين المصارف والافراد والمؤسسات الحكومية مما يعزز من تنفيذ الدفعات بسرعة ويسر وبتكاليف أقل، ويمتلك العراق حالياً واحداً من أكثر أنظمة الدفع الالكترونية تطوراً، كخطوة أساسية لتطوير القطاع المصرفي العراقي وزيادة كفاءته وفاعليته من خلال تداول الاموال إلكترونياً (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١١:٦٣). ويتكون نظام المدفوعات العراقي من الأنظمة التالية: (موقع إلكتروني: البنك المركز العراقي)

١. نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS (Real Time Grosse Settlement)
٢. نظام المقاصة الإلكترونية ACH (Automated Clearing House)
٣. البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة (RPSI Retail Payment System Infrastructure).
٤. نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD (Central Securities Depository)

٢_١_٦_١ نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS (Real Time Grosse Settlement)

يستخدم نظام التسوية الاجمالية الآنية لتسوية المدفوعات عالية القيمة، ويتم تسوية كل عملية دفع على حده وعلى الفور (Nationalbank Danmarks, 2005: 44). أذ أنها لا تخضع لأي فترة انتظار، أذ تتم تسويتها واحدةً تلو الاخرى ودون تجميع أو معاوضة مع أي عملية دفع أخرى، وبمجرد معالجتها تكون نهائية وغير قابلة للنقض أو الإلغاء (Makokha et al 2015:45,). ويقلل هذا النظام مخاطر الائتمان نظرًا لأن الأموال يتم تحويلها بين المصارف بشكل مستمر في الوقت الفعلي، أذ يتم تجنب الحاجة إلى تسوية الالتزامات بين المصارف على أساس صافي، ويتم تشغيل النظام بشكل رئيسي من قبل البنوك المركزية في البلدان. (SWIFT, 2014: 4) في عام ١٩٨٥م نفذت ثلاثة بنوك مركزية نظام التسوية الاجمالية الانية، و في

منتصف التسعينيات ارتفع العدد بشكل كبير، أذ كان النظام يستخدم من قبل الدول الصناعية في الغالب، ولكن بدأت البلدان التي كانت تمر بمرحلة انتقالية و البلدان النامية الاستثمار بكثافة في تحسين البنى التحتية المالية ونظم المدفوعات، وفي نهاية ٢٠٠٥ أعتمد ٩١ بنكاً مركزياً على هذا النظام. (Haldane, 2008: 189) بدأ البنك المركزي العراقي بالتشغيل الفعلي للنظام في تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٤، و يربط هذا النظام البنك المركزي العراقي مع المشاركون المباشرون الفروع الرئيسية للمصارف ووزارة المالية التي يبلغ عددها(70) مصرف (موقع إلكتروني: البنك المركزي العراقي).

٢_١_٦_١_١ تعريف نظام التسوية الاجمالية الانية: هناك العديد من التعاريف لنظام التسوية الاجمالية الآنية، حيث تم تعريفها بأنه " التسوية في الوقت الحقيقي للمدفوعات أو تعليمات التحويل أو غيرها من الالتزامات بشكل فردي على أساس كل معاملة على حدة" (Website: Bank for International Settlements)، وعرف " نظام تسوية إجمالي في الوقت الفعلي ويوفر آلية يتم من خلالها حصول كل من المعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل" (موقع إلكتروني، البنك المركزي العراقي)، وعرف "نظام التسوية الالكتروني، الذي يتم تحويل الاموال من حساب مصرف الى حساب مصرف أخر في الوقت الحقيقي وعلى الاساس الإجمالي، و يشير الوقت الحقيقي الى المدفوعات التي لا تحتاج الى أي فترة انتظار، أذ يتم تسوية المدفوعات بمجرد تنفيذها، وصمم النظام لتسوية المدفوعات عالية القيمة بالعملة المحلية والعملات الاجنبية" (Website: Central bank of Bangladesh)، وعرف أيضاً عبارة عن نظم متخصصة لتحويل الأموال حيث يتم تحويل الأموال أو الأوراق المالية من مصرف لآخر في "الوقت الفعلي" وعلى أساس "الإجمالي". التسوية في "الوقت الفعلي" تعني أن معاملة الدفع لا تخضع لأي فترة انتظار. تتم تسوية المعاملات بمجرد معالجتها. "التسوية الإجمالية" تعني أن المعاملة تتم تسويتها على التتابع دون تجميع معاملات مع أي معاملة أخرى. بمجرد معالجتها، تكون المدفوعات نهائية وغير قابلة للإلغاء" (Website: Association) Uganda Bankers.

٢_١_٦_١_٢ أهداف نظام التسويات الاجمالية الانية (سلمان، ٢٠١٣: ٥):

١. تنفيذ المدفوعات النقدية بين المصارف بسرعة عالية، أمان تمام، وأجراء التسويات أنياً ومعالجة القيود.
٢. أزاله مخاطر التسوية اليدوية الناتجة عن عمليات تسوية المبالغ عالية القيمة.
٣. حساب أرصدة الجهات المشاركة أنياً وتمكينها من متابعه موقفها المالي وإدارة سيولتها على مستوى عال الكفاءة والمرونة.
٤. القضاء على مخاطر السيولة والائتمان.
٥. تحسين الاداء المصرفي والمالي.
٦. تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية.

٢_١_٦_٢ نظام المقاصة الإلكترونية ACH (Automated Clearing House):في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، أدى النمو السريع في أحجام معالجة الصكوك الذي تعدى قدرة استيعاب النظام آنذاك وتطور قدرات أنظمة الحاسوب الجديدة ادى الى ظهور مفهوم نظام المقاصة الالكترونية (ACH) (Turner & Wunnicke ,2003:19). ويتم من خلال هذا النظام تبادل الصكوك الممغنطة بين المصارف الكترونياً (رحيم وآخرون، ٢٠١٧: ٢١٥). ويعرف الصك بأنه مستند مكتوب وفق شكل حدده القانون، يتضمن أمراً من شخص يسمى (الساحب أو المحرر) إلى شخص آخر يسمى (المستفيد)، بأن يدفع مبلغاً مالياً معيناً من النقود بمجرد الاطلاع (تقديمه) لأمر هذا شخص أو لحامل الصك أو لأمر الساحب نفسه (تركي، ٢٠١٤: ١٧). وتبادل أوامر الدفع ذات القيمة المنخفضة، ويتم تسوية المدفوعات الصافية عن طريق نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS). , SWIFT) (2014:3قام البنك المركزي العراقي بتشغيل نظام المقاصة الالكترونية ACH بتاريخ ٢٠٠٦\٩\١٤ الذي يتيح للمشاركين لتبادل مدفوعات واطئة القيمة، واحتساب صافي الوضع التبادلي لكل المشاركين، وتقديم أوامر التسوية الصافية الى نظام تسوية المدفوعات الاجمالية الانية RTGS، وتم تنفيذ نظام مقاصة الصكوك الالكترونية بتاريخ ٢٠١١\١\١٣ واعتماده بديلاً عن غرفة الصكوك اليدوية لكافة فروع المصارف الاهلية والحكومية في العراق (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٣: ١٠٣). وفي تاريخ ٢٠١٦\٦\١١ تم التشغيل الفعلي لنظام المقاصة الداخلي بين فروع المصرف الواحد (Inter Bank Clearing

IBCS (System وهو "نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية (الفروع داخل وخارج بغداد) والتي لا تمتلك نظام مصرفي شامل، أذ يمكن هذا النظام فروع المصارف المشاركة من أرسال واستلام ملفات أوامر الدفع والصكوك فيما بينهم بطريقة ألية يتيح للإدارة العامة للمصرف الدقة والكفاءة والشفافية في مراقبة التحويلات ويوفر قاعدة بيانات لجميع التحويلات التي تتم خلال هذا النظام "(النصيري، ٢٠١٨: ١٠٣).

٢_١_٦_٢_١ تعريف نظام المقاصة الإلكترونية: عرف نظام المقاصة الإلكترونية بأنه "نظام الذي يتم من خلاله تبادل أوامر الدفع بين المشاركين (بشكل أساسي عبر الوسائط الإلكترونية) ويتم معالجتها بواسطة مركز معالجة البيانات" :(Website European Central Bank). وعرف أيضاً بأنه " النظام الذي يتم من خلاله تقاص الصكوك بين المصارف عن طريق البنك المركزي بموجب صور الكترونية للصكوك و بدون أن يجري تبادل الصكوك فعلياً بين المصارف" (الحداد وأخرون، ٢٠١٢:١٢٥)، وعرف كذلك بأنه " وهو نظام دفع للحوالات خلال يوم أو يومين والذي تم تطويره أصلاً للحوالات الصغيرة والمدفوعات المتكررة بين الشركات و المستهلكين" (مسعودي، ٢٠١٦:٩٥)، وعرفه البنك المركزي العراقي بأنه " نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع منخفضة القيمة فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائي إلى نظام التسوية الإجمالية الآنية الـ RTGS، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وإرسال صورة الصك وبياناته إلى الفرع المسحوب علي" (موقع إلكتروني: البنك المركزي العراقي)

٢_١_٦_٢_٢ أهداف نظام المقاصة الإلكترونية:يهدف نظام المقاصة الالكترونية الى (موقع إلكتروني: سلطة النقد الفلسطينية) (سلمان، ٢٠١٣، ٧):

١. تمكين المصارف الأعضاء من تنظيم عملية تبادل الشيكات وأوامر الدفع في موعد ومكان واحد وبصورة إلكترونية
٢. يسعى الى تقليل الوقت والتكاليف، أضافةً الى توفير السرية في نقل البيانات.
٣. تنفيذ الدفعات الغير نقدية بفعالية، من خلال الاعتماد على التحويل الإلكتروني بين الزبائن بدلاً من استخدام الايداع النقدي.
٤. يقلل من مخاطر تبادل الصكوك يدوياً.
٥. يقلل فترة مقاصة تبادل الصكوك.
٦. يمهد الطريق أمام خدمات مصرفية جديدة تتعلق بالدفعات المالية الكبيرة والصغيرة.
٧. إعداد التقارير والكشوفات والبيانات اللازمة الناتجة عن عمليات التقاص.
٨. تحديد المراكز المالية ونتائج التصفية الناتجة عن عمليات التقاص في جلسة المقاصة.

٢_١_٦_٣ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة (RPSI Retail Payment System Infrastructure).هو نظام الدفع في الاساس للمدفوعات ذات القيمة المنخفضة والتي تتم في المقام الأول من قبل الأفراد والشركات. مدفوعات أوامر البريد أو التسوق عبر الإنترنت أو مدفوعات الرواتب أو مدفوعات فاتورة الخدمات هي الأمثلة النموذجية لهذا النظام، يعالج عدد كبير من المدفوعات في يوم واحد (Nakajima, 2011:14). شهد عام ٢٠١٦ الانطلاق الفعلي لأنظمة الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني والدفع عن طريق الموبايل مع بعض المصارف العاملة في العراق (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٦:٨٧). ويعتبر البنك المركزي مشغل النظام، كونه هو جهة راعية تتصف بالحيادية، لا تهدف للربح، وتلتزم بمعايير الشفافية والوقوف على مسافة واحدة من جميع الجهات، والمؤسسات العاملة في المجال المالي والمصرفي (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٤:١١١). ويوفر نظام الدفع بالتجزئة المتبادل الفرصة للمصارف العراقية الوصل الى الادوات الاكثر حداثة وتطوراً للمدفوعات النقدية، الذي سيسهم في تسهيل التعاملات بين الاشخاص من المواطنين والوافدين، بالإضافة الى تنشيط السوق المحلية وتقليل التعامل بالنقد، مما يساعد على خلق جو من التنافس بين المصارف لتقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن، أذ يؤدي الى أنعاش الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل جديدة، كذلك أن وجود نظام دفع بالتجزئة رصين ومتين يعمل وفق المعايير الدولية سيعطي ثقة كبيرة للمستثمرين (سلمان، ٢٠١٣:١٤).

٢_١_٦_٣_١ تعريف نظم الدفع بالتجزئة: تعرف نظم الدفع بالتجزئة بأنها " نظم لتحويل الأموال التي تتعامل مع حجم كبير من المدفوعات ذات القيمة المنخفضة نسبيا، مثل الصكوك، وأوامر الدفع الدائنة والمدينة ومعاملات أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع" (A glossary of terms used in payments and settlement systems ,2003:42)، وعرفت بأنها " نظم للمدفوعات ذات القيمة المنخفضة لمعالجة المعاملات غير العاجلة، ذات القيمة المنخفضة مثل مدفوعات المستهلكين ويتم إجراؤه عادة بكميات كبيرة" (Lai ,2018:287).

٢_١_٦_٣_٢ أنواع نظم الدفع بالتجزئة:

١- **البطاقات المصرفية الالكترونية (البطاقات البلاستيكية):** تعد البطاقات إحدى وسائل الدفع التي انتشرت انتشاراً واسعاً على مستوى العالم، أذ شهد العالم في بداية السبعينيات دخول العديد من البطاقات البلاستيكية إلى النشاط المصرفي، حيث يتعامل بها مئات الملايين من الأفراد، وأطلق على هذه البطاقات عدة تسميات منها، بطاقة الائتمان، بطاقة الاعتماد، بطاقة الدفع الإلكتروني، النقود الإلكترونية، البطاقة البنكية، بطاقة الوفاء والبطاقة البلاستيكية (مسعودي، ٢٠١٦: ٤٩). وتعرف البطاقة بأنها عبارة عن بطاقة مغناطيسه تمكن حاملها من استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو الدفع مقابل الحصول على بعض الخدمات، دون الحاجة الى حمل مبالغ نقدية كبيرة، التي قد تعرضه الى خطر السرقة أو الضياع أو التلف (البغدادي، ٢٠١٨: ١٠٢). ويوجد ثلاث أنواع من بطاقات الدفع وهي:

أ- **البطاقة الائتمانية Credit Card:** وهي البطاقات التي تمنح حاملها سقفاً ائتمانياً محدداً للسحب، وتكون هذهِ البطاقات بالعادة برسوم سنوية للإصدار، وفائدة على الرصيد غير المدفوع (الشمري، ٢٠٠٨: ٤٧).

ب- **البطاقة المدينة Debit card:** وهي البطاقة التي تصدرها المصارف التي تسمح لحاملها، بتسديد قيمة مشترياته من خلال السحب من خلال حسابه الجاري في المصرف مباشرةً (النجار، ٢٠١٦: ٨٩).

ت- **البطاقة المدفوعة مسبقاً Prepaid Card:** وهي البطاقة التي لا ترتبط بحساب مصرفي وإنما يتم شحنها برصيد معين مسبق الدفع، ويتم التسوق من خلالها في حدود الرصيد المعبأ فيها (رحيم وآخرون،٢١٢:٢٠١٧).

٢- **جهاز الصراف الآلي ATM (Automated Teller Machine):** وهو جهاز الكتروني يسمح لمستخدمين المصرح لهم، الذين يستخدمون بطاقات بلاستيكية قابلة للقراءة آلياً، لسحب الاموال من حساباتهم أو الوصول الى خدمات أخرى، مثل الاستفسار عن الرصيد، وتحويل الاموال وقبول الودائع (A glossary of terms used in payments and settlement systems,2003:8). وبدأ استخدامها في بداية السبعينيات، أذ أصبحت من المستلزمات اليومية للزبائن، التي توفرها المصارف في معظم فروعها لتنفيذ العمليات المصرفية وتخفيض ضغط العمل، وتجنب الإجراءات الإدارية، وتلبية حجات الزبائن المالية بعد أو خلال العطل، فهي تعمل على مدار ٢٤ ساعة. وتوضع على الجدران الخارجية للمصارف وتنتشر كذلك في المطارات والجامعات والمراكز التجارية وغيرها (رحيم وآخرون، ٢١١:٢٠١٧).

٣- **نقاط البيع الإلكترونية POS (Point Of Sale):**وهي الآلات التي تنشر لدى المؤسسات والمحلات التجارية والخدمية، وعلى مختلف أنواعها وأنشطتها، أذ تمكن العميل الذي يحمل بطاقة مصرفية من أداء مدفوعاته من خلال الخصم على حسابه إلكترونياً، وذلك بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونياً بحاسب المصرف (الشمري، ٢٠٠٨: ٣١). ويوفر وجود نقاط البيع للزبون الذي يستخدم هذه الخدمة، الشعور بالأمان والراحة والموثوقية، ويساعده على أنجاز عمليات الشراء بأمان ودون الحاجة الى حمل مبالغ نقدية، وبالتالي تقليل المخاطر التي يواجها العميل (سفر، ٢٠٠٨: ١٥٢).

٤- **الدفع بواسطة الهاتف النقال Mobile Payment** :وهو النظام الذي يتم عن طريقه تحويل الأموال عن طريق المحافظ الإلكترونية، دون الحاجة الى وجود حساب مصرفي وكذلك يمكن إجراء التحويلات الخاصة بدفع الفواتير والتسوق (النصيري، ٢٠١٧: ١٠٢). أذ يستخدم الهاتف النقال في تخزين والاحتفاظ بقيم مالية صغيرة، لغرض تحويلها الى الاخرين للإيفاء بمتطلبات مالية، وساهم انتشار هذه الخدمة في تقديم خدمات مالية أساسية لكثير من الأفراد ممن لم يكن لهم أي اتصال بالقطاع المصرفي

أو لم تتم تغطيتهم بالخدمات المصرفية (اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، ٢٠١٣:٣). ويساهم هذا النظام في التنمية الاقتصادية، من خلال توفير وسائل دفع حديثة ومنخفضة المخاطر، وفعالة من حيث الانتشار والوصول الى مختلف الشرائح الاجتماعية، ويمكن هذا النظام المشتركين من تنفيذ عمليات التحويل المالية ضمن سقوف تم تحديدها مسبقاً، وبمواصفات أمنية عالية (سلطة النقد الفلسطينية،٢٠١٣:١٥). وفي سنة ٢٠٠٥ منح البنك المركزي العراقي الترخيص لشركتي (أسيا حوالة، محفظة العراق)، للعمل كمزودي خدمات للدفع عن طريق الهاتف النقال (التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٥: ٤١).

٢_١_٦_٤ نظام الحفظ المركزي للأوراق الماليةCSD (Central Securities Depository) :يعد نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية من أهم مكونات البنية في الاسواق المالية الحديثة، الذي يقدم خدمات حيوية وحاسمة، والتي تتضمن تسجيل وحفظ الأوراق المالية وتسوية الاوراق المالية، بالإضافة إلى خدمات ادارة الضمانات والمخاطر التي ترتبط بالتعاملات في أسواق المال (برنيه وأبرك،٢٠١٣ :١). وبدأ البنك المركزي العمل بالنظام في عام ٢٠٠٨ وهو نظام يتولى أدارة الأوراق المالية الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية، ويقوم البنك المركزي من خلال هذا النظام بالسيطرة على السيولة من موقعه (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي،٢٠١٣: ٤٨). وكذلك يدير هذا النظام المزاد العلني للأوراق المالية الحكومية الصادرة، يرتبط نظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية مع نظام تسوية الاجمالية في الوقت الحقيقي (RTGS)، وذلك لإتمام عمليات التسوية المالية على حسابات المشاركين (عبدالقادر، ٢٠١٣: ٣٢٨).

٢_٢ ربحية المصارف: تعد الربحية من الأهداف الرئيسة لعمل المصارف التجارية، وذلك لضمان بقائها واستمرارها في مزاولة أنشطتها وتوسعها في ممارسة أعمالها. وتستخدم كمؤشرات لقياس أداء أدارة المصرف، فهي تعطي فكرة عن الاتجاه الذي يسير فيه المصرف ومدى كفاءة المصرف في أدارة مشاريعه، ومدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتمويلية التي تتبعها أدارة المصرف، وتعد من أهم المصادر لتوليد رأس المال، وزيادة ثقة أصحاب الودائع، والمستثمرين الحاليين، وتشجيع المستثمرين المرتقبين على الاكتتاب في أسهم المصرف.

٢_٢_١ مفهوم الربح:يعد الربح هو الدافع الرئيسي وراء بدء أي عمل تجاري، والمحرك الذي يدفع المؤسسات المالية للقيام بأعمالها التجارية، أذ يعد هو الهدف الاساسي والنهائي للمؤسسة، والربح هو فائض الايرادات على التكاليف (Toshniwal, 2016: 174). وهناك مفهومان للربح، مفهوم محاسبي ومفهوم اقتصادي، والربح من وجهه نظر المحاسبية هو زيادة الايرادات الكلية على التكلفة الكلية خلال فترة زمنية معينة (عادةً ما تكون سنة)، أذ يمثل الفرق بين قيمة العوائد التي تحققت وبين تكاليف التي تتحملها المؤسسة (زاير واخرون، ٢٠١٨: ٢١٥)، أما الربح من وجهة النظر الاقتصادية، هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (التكلفة الظاهرة و التكلفة الضمنية)، ويعني بالتكلفة الضمنية هي التكلفة التي لا تظهر على شكل مدفوعات ظاهرة ولا يترتب عليها عقد أتفاق مثل تكاليف استخدام المدخلات المملوكة للمنتج (رأس مال، أرض، مجهوده الشخصي) (الحسناوي،٢٠١١: ٢٣٦). والربح في المصارف هو الفرق بين أيراد العمليات المصرفية وأجمالي والنفقات وعند طرح ضريبة الدخل منه يسمى صافي الربح بعد الضريبة (حنفي، ٢٠٠٧: ٣٨٢).

٢_٢_٢ مفهوم الربحية:تتكون الربحية "Profitability" من كلمتين هما الربح "Profit" الذي يعني الدخل الذي تحقق من خلال ممارسة المؤسسات المالية لأنشطتها، القدرة "Ability" التي تعني قدرة المؤسسات على جني وتحقيق الارباح، أو القدرة على الكسب أو الاداء التشغيلي، ويعني أيضا قدرة استثمار معين على كسب عائد من استثماره (Tulsian, 2014:19). وعرفتها (البياتي،٢٠١٨: ٧٢) هي مقياس أو مؤشر لكفاءة السياسات الاستثمارية للمؤسسة المالية وسلامة القرارات التشغيلية والتمويلية وتعكس الاداء الكلي للمؤسسة في مدة زمنية معينة، وعرفها (الزبيدي، ٢٠١١: ٢٠٣) هي نسبة الربح الى عناصر التشغيل داخل المصرف وتعد الربحية مؤشراً في تقيم الاداء لأنها تعبر عن مدى كفاءة الاداء التشغيلي لإدارة المصرف. كما عرفها (كنعان، ٢٠١٢: ١٩١) بأنها تعبير اقتصادي عن مدى كفاءة الادارة المصرفية في استثمار الموارد المتاحة للمصرف من السيولة

والخدمات والاعمال التجارية، وعادة ما ينسب الربح الى الموجودات أو حقوق الملكية أو الودائع. وعرفها (Atrill, 2009: 69) بأنها المؤشر المالي الذي يتم استخدامه في تقيم أداء المصرف التجاري، وتعطي صورة على الاداء المالي المتحقق.

وبناءً على التعاريف السابقة يمكن تعريف الربحية بأنها " **هي قدرة المصرف على تحقيق الارباح من خلال الاستثمار الامثل لموارد المصرف، بما يحقق عائد يتناسب مع حجم موارد المصرف خلال فترة زمنية، ويتم التعبير عن الربحية بنسب مئوية تمثل معدل العائد على الاستثمار في مورد معين من موارد المصرف**".

٢_٢_٣ الفرق بين الربح والربحية:لابد التميز بين الربح والربحية، فالربح يعتبر مقدار أو قيمة يظهر في قائمة الدخل للمصرف أما الربحية نسبة هذا المقدار (الربح) الى عناصر التشغيل في المصرف (الزبيدي، ٢٠١١: ٢٠٣). والربح مفهوم مطلق بينما الربحية مفهوم نسبي، على الرغم من ارتباطهما الا أن الربح والربحية هما مفهومين مختلفين، كمصطلح مطلق، لا علاقة للربح بمقارنة كفاءة مؤسسات الأعمال، الربح العالي جدًا لا يشير دائمًا إلى الكفاءة التنظيمية السليمة والربحية المنخفضة ليست دائمًا علامة على الضعف التنظيمي(Tulsian, 2014:19) ، لذلك، يمكن القول أن الربح هو مجرد رقم للفرق بين العوائد التي يحققها المصرف والتكاليف التي ينفقها، وقد لا يشير الى نجاح المصرف أذ لا بد الاعتماد على نسب الربحية التي تعني نسبة الربح الى أحد عناصر ميزانية المصرف كالموجودات أو حق الملكية أو الودائع وغيرها والتي تبين مدى كفاءة أدارة المصرف التشغيلية (سعيد،٢٠١٧: ١٣٢).

٢_٢_٤ اهمية الربحية: تعد الربحية من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم أداء المصارف التجارية، أذ تمكن هذه المؤشرات من قياس قدرة المصارف على تحقيق الربح الصافي النهائي على الأموال المستثمرة، وترتكز هذه المؤشرات على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف التجارية وتعزيز قدرتها على البقاء والمنافسة والنمو والتوسع في أعمالها، وضمان الاستقرار عن طريق تعزيز ثقة الزبائن والمتعاملين مع المصرف (فهد، ٢٠٠٩: ٥٨). وتركز هذه المؤشرات على تقدير الربح الفعلي أو المحتمل للمصارف وما تم تحقيقه فعلاً، وتقدم صورة عن مدى نجاح المصارف في تحقيق الارباح بالنسبة الى بعض مواردها أي تعبر عن مدى كفاءة المصارف في الحصول على الارباح من الاموال المتاحة لديها (زاير وآخرون،٢٠١٨: ٢١٧). وللربحية أهمية اقتصادية كبيرة، أذ ترتبط في نمو الاقتصاد وتطوره، وتحقيقها يعد حافزاً على القيام بالأنشطة الاقتصادية وتطويرها وتوسعها، وأي نظام مالي معاصر يساهم في التنمية الاقتصادية والارتقاء في المستوى المعيشي من خلال توفير مختلف الخدمات لدعم الاقتصاد، أذ تمتلك المصارف نظم خاصة بالمقاصة والتسوية، والتي تساهم في تعزيز التجارة، وذلك عن طريق توجيه الموارد بين المالية بين المدخرين والمقترضين.
(كاظم، ٢٠١٨: ٣٩).

٢_٢_٥ تحسين ربحية المصارف التجارية:أن تحقيق أدارة جيدة لربحية المصرف لا بد الاعتماد على عدة طرق لتحسين الربحية منها (سعيد، ٢٠١٧: ١٣٢)، (البديري، ٢٠١٣، ٥٦):

١- على المصرف البحث عن فرص جديدة وتقديم خدمات جديدة ومبتكرة، في قطاعات ومناطق جغرافية جديدة ولزبائن جدد أو تقديم خدمات جديدة للزبائن الحاليين.
٢- أن زيادة ارباح أي مصرف تعتمد زيادة عوائده وتخفيض تكاليفه، والعمل على تطوير هذه العوائد بما يكفل زيادتها وكذلك والبحث عن على البدائل التي تؤدي تخفيضها.
٣- رفع أسعار بعض الخدمات التي يقدمها المصرف، التي تسمح التشريعات المصرفية برفع أسعارها، فمن المعروف أن بعض العمولات والفوائد موحدة بين المصارف.
٤- الانتفاع الكامل بالأموال والموجودات المتاحة تحت تصرف المصرف، وبعض المهتمين بالربحية عادةً ما يركزون فقط على ترشيد الانفاق من خلال تخفيض التكاليف الى أدنى حد، ولكن يمكن أن يتم تحسين الربحية من خلال مداخل عديدة منها، كزيادة الفرص الجديدة وزيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام.
٥- الضغط على التكاليف في جميع المجالات، ولا سيما التكاليف العمومية التي تكون مجالاً للأنفاق دون رقابة.

٢_٢_٦ العوامل المؤثرة على ربحية المصارف.تواجه المصارف التجارية مجموعتين من العوامل الداخلية المتعلقة بالمصرف التي يمكن لإدارة المصرف السيطرة عليها وخارجية متعلقة بالقطاع الاقتصادي ككل التي لا تستطيع أدارة المصرف السيطرة عليها تؤثر على ربحيتها وهي كما يأتي:

أولاً: العوامل الداخلية

١-**التطور التكنولوجي للمصارف التجارية:** أن الاستثمار في التكنولوجيا يلعب دوراً مهماً في تخفيض تكاليف المصرف وتميز خدماته (إعطاء المصرف ميزة تنافسية)، والتي تنعكس على زيادة صافي الربح، تساهم التكنولوجيا في كفاءة خدمات الزبائن. وأن نشر أجهزة الصراف الآلي من قبل المصارف سيؤدي الى زيادة حجم الخدمات المقدمة للزبائن، ودون الحاجة الى توظيف المزيد من الموظفين وفتح المزيد من الفروع للتوسع جغرافياً، بالتالي سيؤدي ذلك الى تخفيض التكاليف وتحسين ربحية المصرف. وكذلك ساهم استخدام الأنترنت في أجراء العمليات المصرفية، الى تخفيض تكاليف أجراء العمليات، بالتالي يؤثر بشكل إيجابي على ربحية المصارف (Aburime, 2008: 8).وتعد عملية تطوير الخدمات مهمة جداً للمصارف في ظل التحديات التي تفرض عليها التطورات والتحولات الاقتصادية مقابل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أذ يتمثل هذا التطور بإضافة مزايا جديدة الى الخدمات المصرفية، أذ تؤدي هذه المزايا، الى زيادة الطلب عليها، وتعزيز الوضع التنافسي للمصرف، مما يؤدي الى زيادة الربحية على المدى الطويل (إبراهيم، ٢٠١٨: ٢٠).

٢- **حجم الودائع:** تسعى المصارف التجارية الى جذب الودائع، أذ أن أفضل المصارف أداءً تلك التي تحتفظ بمستوى عالٍ من حسابات الودائع بالنسبة الى الموجودات، أن زيادة نسبة مجموع الودائع الى أجمالي الموجودات، تعني زيادة الأموال المتاحة للاستخدام، من قبل المصرف بطرق مربحة مختلفة، مثلاً في أنشطة الاستثمار أو الإقراض، والذي يؤدي الى زيادة عائدات المصرف على الموجودات (Aburime, 2008: 6). ومن جانب أخر تؤثر تكلفة الودائع على الربحية أيضاً، باعتبار تكلفتها العبء الذي يتحمله المصرف في سبيل الحصول على تلك الأموال، فنلاحظ أن تكلفة أن تكلفة الودائع الجارية والتوفير أقل من تكلفة ودائع لأجل، وتسعى المصارف الى خفض قيمة الفوائد التي تدفعها على تلك الودائع الى أقصى حد ممكن، وذلك لغرض زيادة ربحيتها.

(راضي، ٢٠١٨: ٦١)

٣- **عدد فروع المصرف:** أن زيادة الانتشار الجغرافي للمصرف، وبالأخص في المناطق ذا الكثافة السكانية العالية، يؤدي الى زيادة أعداد المتعاملين مع المصرف، وأن أيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة التي تفصل بينها مسافات طويلة ستجعل من المصارف ذات الانتشار الاوسع هدفاً لتعامل الجمهور معها، للاستفادة خدماتها وخاصة في مجال التحويلات المالية والسحب والإيداع، أن زيادة أعداد المتعاملين مع المصرف يؤدي الى زيادة حجم الودائع، كما سيؤدي الى زيادة الأموال المتاحة للاستثمار في القروض والاستثمارات المالية الأخرى، وسيؤدي بالتالي الى زيادة ربحية المصرف (مزيق، ٢٠١٤: ٦٩).

٤- **الموارد البشرية:** تؤثر نوعية الموارد البشرية التي تعمل في المصرف تأثيراً كبيراً على ربحيته، أذ يعد الموظفين العاملين في المصرف هم أكثر الموارد قيمة والقوة الدافعة الرئيسية للنجاح والفشل، أن عملية التوظيف ومعايير التدريب الخاصة بالمصرف، جميعها تساعد في رفع الكفاءة التشغيلية لهم، والذي ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصرف (راضي، ٢٠١٨: ٦١).

ثانياً: العوامل الخارجية:

١- **قوانين والتشريعات المصرفية:** تتأثر ربحية المصارف بالقوانين والتشريعات المصرفية التي تفرضها البنوك المركزية والجهات الرقابية على المصارف، التي تساعد في تنفيذ السياسات المالية والنقدية وفق ما يتماشى مع الوضع الاقتصادي السائد في البلد، وفي سبيل تحقيق السياسة النقدية التي يرمي لها البنك المركزي يستخدم عدة أدوات التي تتمثل بـ(سعر أعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، تحديد نسبة الاحتياطي القانوني)، كما أن الضرائب التي تفرض على أرباح المصرف جميعها تؤثر على ربحيته ارتفاعاً وانخفاضاً **(راضي، ٢٠١٨: ٦٢)**.

٢- **المنافسة:** أن ازدياد حدة المنافسة بين المصارف، يؤدي الى توزع الربحية بينها بشكل متفاوت، وان المصرف الذي يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات يجعله متميز عن غيره من المصارف، مما يؤدي الى تعزيز مركزه المالي، والذي يزيد من ثقة الزبائن ورضاهم عنه، وبناءً على ذلك يجني المصرف أكبر قدر من الأرباح بالمقارنة مع باقي المصارف التي لا تتمتع بهذه المواصفات (راضي، ٢٠١٨: ٦٣). أن حدة المنافسة في القطاع المصرفي يؤثر على ربحيتها، أذ تؤدي المنافسة بين المصارف الى محدودية الموارد المتاحة لتلك المصارف، ونتيجة لذلك تضطر الى رفع معدلات الفائدة لغرض الحصول على هذه الموارد، مما يؤدي الى انخفاض هامش العائد، مما يؤثر على صافي الربح ومعدلات الربحية (مزيق، ٢٠١٤: ٦٦).

٣- **الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:** يؤثر مستوى الوعي المصرفي لدى المجتمع على ربحية المصارف، فكلما زاد الوعي المصرفي لدى المجتمع، كلما زاد تعامل المجتمع مع المصارف، وأرتفع الطلب على الخدمات المصرفية، مما يؤدي الى زيادة موارد المصرف، وزيادة منحه للائتمان واستثماراته، والذي يؤدي الى زيادة ربحيتها (راضي، ٢٠١٨: ٦٢). كما أن بعض الأفراد يفضلون التعامل مع المصارف الإسلامية بدلاً عن المصارف التجارية بسبب تحريم التعامل مع المصارف الربوية، مما يؤثر على الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض، والذي يؤثر بشكل سلبي على ربحيتها (مسعودي، ٢٠١٨: ١٢).

٣- المبحث الثالث- الجانب التطبيقي

٣_١ جمع وفحص البيانات :تم توزيع استمارات الاستبانة على موظفي ومدراء أقسام المدفوعات والحسابات في المصارف التجارية عينة البحث (مصرف الرافدين ومصرف التنمية الدولي ومصرف الأهلي العراقي ومصرف آشور الدولي)، حيث تم توزيع (٨٨) استبانة، (٨٦) منها كانت صالحة للتحليل الاحصائي، وقد تم مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، كما موضح بالجدول (١):

جدول (١) مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

٣_٢ وصف أفراد العينة

جدول (٢) وصف عينة البحث

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة	التخصص العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم	٧	%٨,١	علوم مالية ومصرفية	٢٠	%٢٣,٣
بكالوريوس	٧٣	%٨٤,٩	الاقتصاد	١	%١,٢
دبلوم عالي	١	%١,٢	إدارة اعمال	١٥	%١٧,٢
ماجستير أو ما يعادله	٤	%٤,٦	محاسبة	٢٦	%٣٠,٢
دكتوراه أو ما يعادله	١	١,٢	أخرى	٢٤	%٢٧,٩
المجموع	٨٦	%١٠٠,٠	المجموع	٨٦	%١٠٠,٠
المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة	سنوات الخبرة بالعمل المصرفي	التكرار	النسبة
موظف	٥٨	%٦٧,٤	أقل من ٣ سنوات	٢٤	%٢٧,٩
مسؤول وحدة	١٥	%١٧,٤	أقل من ٧ سنوات	٣١	%٣٦,٠
مسؤول شعبة	٧	%٨,١	أقل من ١٠ سنوات	١٠	%١١,٦
مدير قسم	٦	%٧,٠	أقل من ١٥ سنه	٧	%٨,١
مدير فرع	٠	٠,٠	أكثر من ١٥ سنة	١٤	%١٦,٣
المجموع	٨٦	%١٠٠,٠	المجموع	٨٦	%١٠٠,٠

ويتضح من نتائج جدول (٢) الاتي:

١- إن القسم الأكبر من عينة البحث، هم من حملة شهادة البكالوريوس وبنسبة قدرها (٨٥%).

٢- إن القسم الأكبر من أفراد العينة هم من تخصص علمي في المحاسبة وبنسبة (٣٠%).

٣- إن القسم الأكبر من أفراد العينة هم في منصب وظيفي (موظف) بنسبة (٦٧%).

٤- إن القسم الأكبر من أفراد العينة عدد سنوات خدمتهم اقل من ٧ سنوات بنسبة (٣٦%).

٣_٣ تحليل نتائج متغيرات البحث

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واتجاهات العينة لمتغيرات البحث

المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه عينة البحث
المحور الأول: تحديات نظم الدفع الإلكتروني	٤,٢٦	٠,٤٠	أوافق بشدة
المحور الأول: نظام التسوية الإجمالية الآنية	٤,١٦	٠,٥١	أوافق
المحور الأول: نظام المقاصة الإلكترونية	٤,٢١	٠,٥١	أوافق بشدة
المحور الأول: وسائل الدفع الإلكتروني	٤,٢٧	٠,٤٨	أوافق بشدة
المحور الأول كلي: نظم الدفع الإلكتروني	٤,٢٣	٠,٣٨	أوافق بشدة
المحور الثاني: ربحية المصارف	٤,١٤	٠,٤٩	أوافق

ويتضح في جدول (٣) أن إجابات العينة عن كافة فقرات الاستبانة أظهرت نتائج التحليل الاحصائي الآتي:

١- بلغ الوسط الحسابي لفقرات تحديات نظم الدفع الإلكتروني (٤,٢٦) وبانحراف معياري قدره (٠,٤٠) واتجهت إجابات العينة نحو (أوافق بشدة). ٢- بلغ الوسط الحسابي لفقرات نظام التسوية الإجمالية الآنية (٤,١٦) وبانحراف معياري قدره (٠,٥١) واتجهت إجابات العينة نحو (أوافق) ٣- بلغ الوسط الحسابي لفقرات نظام المقاصة الإلكترونية (٤,٢١) وبانحراف معياري قدره (٠,٥١) واتجهت إجابات العينة نحو (أوافق بشدة). ٤- بلغ الوسط الحسابي لفقرات وسائل الدفع الإلكتروني (٤,٢٧) وبانحراف معياري قدره (٠,٤٨) واتجهت إجابات العينة نحو (أوافق بشدة) ٥- بلغ الوسط الحسابي لفقرات المحور الأول الإجمالي نظم الدفع الإلكتروني (٤,٢٣) وبانحراف معياري قدره (٠,٣٨) واتجهت إجابات العينة نحو (أوافق بشدة).٦- بلغ الوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني ربحية المصارف (٤,١٤) وبانحراف معياري قدره (٠,٤٩) واتجهت إجابات العينة نحو (أوافق).

٣_٤ اختبار فرضيات البحث

٣_٤_١ اختبار الفرضيات الفرعية

جدول (٤) الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات نظم الدفع الإلكتروني وربحية المصارف

االمتغير المستقل	المتغير التابع	القيمة الثابتة	معامل بيتا	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	المعنوية
تحديات نظم الدفع	ربحية المصارف	١,٢١	٠,٦٩	0.31	٣٧,٨٠	وجود تأثير معنوي
نظام التسوية الإجمالية الآنية		١,٧٦	٠,٥٧	٠,٣٦	٤٦,٤٢	وجود تأثير معنوي
نظام المقاصة الإلكترونية		١,٤٠	٠,٦٥	٠,٤٦	٧١,٣٨	وجود تأثير معنوي
وسائل الدفع الإلكتروني		١,٦٨	٠,٥٧	٠,٣٢	٣٩,٣٧	وجود تأثير معنوي

قيمة F الجدولية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (١،٨٤) = ٣,٩٦

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ويتضح من الجدول (٤) الاتي:

١- توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية لتحديات نظم الدفع الإلكتروني في ربحية المصارف، أذ بلغت قيمة F المحسوبة (٣٧,٨٠)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية (٣,٩٦) عند مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (١، ٨٤)، أما معامل بيتا فقد بلغت قيمته (٠,٦٩) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن العلاقة بين تحديات نظم الدفع الإلكتروني وربحية المصارف طردية، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.31) وهذا يعني أن تغيير في تحديات نظم الدفع الإلكتروني يفسر ما مقداره (٣١%) من ربحية المصارف والباقي يعود إلى عوامل أخرى. أما معادلة الانحدار التقديرية فكانت كالآتي:

$$Y=1.21+0.69X_1$$

٢- توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية لنظام التسوية الإجمالية الآنية في ربحية المصارف، أذ بلغت قيمة F المحسوبة (٤٦,٤٢)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية (٣,٩٦) عند مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (١، ٨٤)، أما معامل بيتا فقد بلغت قيمته (٠,٥٧) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن العلاقة بين نظام التسوية الإجمالية الآنية و ربحية المصارف طردية.

وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٣٦) وهذا يعني أن تغيير فيمن نظام التسوية الإجمالية الآنية يفسر ما مقداره (٣٦%) من ربحية المصارف والباقي يعود إلى عوامل أخرى. أما معادلة الانحدار التقديرية فكانت كالآتي:

$$Y=1.76+0.57X_2$$

٣- توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية لنظام المقاصة الإلكترونية في ربحية المصارف، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (٤٦,٤٢)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية (٧١,٣٨) عند مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (١، ٨٤)، أما معامل بيتا فقد بلغت قيمته (٠,٦٥) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن العلاقة بين نظام المقاصة الإلكترونية و ربحية المصارف طردية. وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٤٦) وهذا يعني أن تغيير في نظام المقاصة الإلكترونية يفسر ما مقداره (٤٦%) من ربحية المصارف والباقي يعود إلى عوامل أخرى. أما معادلة الانحدار التقديرية فكانت كالآتي:

$$Y=1.40+0.65X_3$$

٤- توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية لوسائل الدفع الإلكتروني في ربحية المصارف، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (٣٩,٣٧)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية (٧١,٣٨) عند مستوى دلالة (0.05) وبدرجة حرية (١، ٨٤)، أما معامل بيتا فقد بلغت قيمته (٠,٥٧) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني وربحية المصارف طردية. وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٣٢) وهذا يعني أن تغيير وحدة واحدة من وسائل الدفع الإلكتروني يفسر ما مقداره (٣٢%) من ربحية المصارف والباقي يعود إلى عوامل أخرى. أما معادلة الانحدار التقديرية فكانت كالآتي:

$$Y=1.68+0.57\ X_3$$

٣_٤_٢ اختبار الفرضية الرئيسة

جدول (٥) الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات نظم الدفع الالكتروني وربحية المصارف عينة البحث

نظم الدفع الإلكتروني	معامل بيتا	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة الثابت	المعنوية
تحديات نظم الدفع الإلكتروني	0.27	٠,٥٥	٢٤,٩٦	٠,١٨	وجود تأثير معنوي
نظام التسوية الإجمالية الآنية	0.12				
نظام المقاصة الإلكترونية	0.35				
وسائل الدفع الإلكتروني	0.19				
قيمة F الجدولية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية (٤ ، ٨١) = ٣,٩٦ المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج					

ويتضح من الجدول (٥) توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية لنظم الدفع الإلكتروني في ربحية المصارف، إذ بلغت قيمة F المحسوبة بلغت (٢٤,٩٦)، وهي أكبر من قيمة F الجدولية التي تبلغ (٣,٦٩)، عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وعند درجة حرية (٤ ، ٨١)، وبلغت قيمة بيتا (٠,٢٧، و٠,١٢، و ٠,٣٥، ٠,١٩) لتحديات نظم الدفع الإلكتروني و نظام التسوية الإجمالية الآنية و نظام المقاصة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني، وجميعها كانت موجبة وهذا يعني أن التأثير طردي بين لتحديات نظم الدفع الإلكتروني و نظام التسوية الإجمالية الآنية و نظام المقاصة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني وربحية، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٥٥) وهذا يعني أن (٥٥%) من التغيرات الحاصلة في ربحية المصارف يمكن تفسيره من خلال نظم الدفع الإلكتروني، أما معادلة الانحدار فكانت كالاتي:

$$Y = 0.18 + 0.27\,X_1 + 0.12\,X_2 + 0.35\,X_3 + 0.19\,X_4$$

تم أثبات فرضية البحث.

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤_١ الاستنتاجات:

١- أظهرت نتائج التحليل والقياس وجود علاقة تأثير معنوية (طردية) ذات دلالة إحصائية بين نظم الدفع الإلكتروني وربحية المصارف التجارية عينة البحث. إذ كلما أزداد استخدام المصارف التجارية لنظم الدفع الإلكتروني لإنجاز معاملاتها، ازدادت معه ربحية تلك المصارف.

٢- يساهم الانتشار الجغرافي للمصارف عبر فتح الفروع في جميع أنحاء البلاد وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في زيادة أعداد المتعاملين مع المصرف للاستفادة من خدمات التحويلات وتحصيل الصكوك والخدمات المصرفية الأخرى، والذي يؤدي الى زيادة حجم الودائع، وسيؤدي كذلك الى زيادة الأموال المتاحة للاستثمار في الودائع والاستثمارات المصرفية الأخرى.

٣- يُعد انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع وقلت أجادتهم للتعامل مع التكنولوجيا سبباً لعدم تقبلهم وثقتهم لاستخدام نظم الدفع الإلكتروني.

٤- يساهم استخدام نظم الدفع الإلكتروني في تخفيض التكاليف والنفقات التشغيلية والإدارية من ناحية زيادة الإيرادات نتيجة زيادة حجم عمليات الدفع من ناحية أخرى.

٥- يساهم استخدام نظم الدفع الإلكتروني في زيادة الحصة السوقية للمصرف أذ تمكنه من تقديم خدمات مصرفية متطورة ومبتكرة ومتنوعة التي تكسب المصرف ميزة تنافسية، مما يساهم ذلك الى جذب الزبائن وزيادة حجم الودائع مما يزيد من قدرة المصرف على تقديم التسهيلات وزيادة حجم استثماراته.

٦- تعد بطاقات الائتمانية من وسائل توظيف السيولة للمصرف عن طريق منح ائتمان منخفض المخاطر لزبائنها التي تؤدي الى إيرادات فوائد الائتمان الممنوح للزبائن، بالإضافة الى أمكانية تشغيل الودائع الخاصة بالبطاقة.

٧- يحقق استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الملاءمة الزمانية والمكانية، أذ لا يتوجب على الزبون أن يتواجد شخصياً بالمصرف لغرض أجراء عمليات السحب والاستعلام عن الرصيد، كما تعد أدوات أعلانية جيدة للمصرف في الاسواق والمراكز التجارية.

٤_٢ التوصيات:

١- ينبغي على المصارف عينة البحث زيادة الاستثمار بالبنية التحتية لنظم الدفع الإلكتروني، أذ ينبغي أن تكون موثوقة وفعالة من حيث التكلفة يمكن الوصول لها من غالبية أفراد المجتمع، مما يؤثر بشكل إيجابي في ربحية المصارف.

٢- ينبغي على المصارف الخاصة التوسع الجغرافي وفتح فروع في المناطق ذات الكثافة السكانية في جميع مناطق العراق، للحصول على فرص جديدة لتقديم خدماتها وزيادة أعداد المتعاملين مع المصرف لضمان زيادة أعداد التحويلات وتحصل الصكوك والخدمات المصرفية الأخرى وزيادة حصتها السوقية من الودائع والتسهيلات.

٣- ينبغي على المصارف تبني سياسات تسويقية وتوعوية لتعريف المجتمع بنظم الدفع الإلكتروني وأهمية التعامل بها وزيادة أقبالهم عليها، لضمان المنافسة.

٤- ينبغي على المصارف وضع خطط استراتيجية لغرض الارتقاء بمستوى الخدمات بما يساهم في مواكب التطورات والتفاعل مع المستجدات التقنية التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلبي احتياجات الزبائن الى الخدمة في الوقت والمكان والسرعة المناسبة لغرض تحقيق التميز واقتناص الفرص، لغرض تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.

٥- ينبغي على المصارف توفير وتدريب الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على التفاعل مع الأنماط الجديدة في خدمات الدفع الإلكتروني، وفي مختلف الوظائف الفنية والتسويقية والإدارية والمالية والاستشارية.

٦- ينبغي على المصارف التوسع في توزيع الصرافات الآلية في جميع مناطق العراق بما يكفل وصول الخدمات الى جميع شرائح المجتمع.

٥- المصادر

٥_١ المصادر العربية

أ- الكتب والرسائل والأطاريح

١. أبراهيم، أبراهيم خليل، الخدمات المصرفية الإلكترونية وأثرها في تعزيز التنافسية في المصارف، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٨.
٢. البديري، حسن جميل، البنوك مدخل محاسبي وإداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ٢٠١٣.
٣. برنيه، محمد يسر وأبرك، حفيظ، أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب دول عربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الأمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣.
٤. البغدادي، زيد عبد الستار، العمليات المصرفي في العصر الرقمي، مكتبة السنهوري، بيروت-لبنان، ٢٠١٨.
٥. البياتي، نجوم عبد الحسين حسن، الانتاجية المنخفضة وأثرها في ربحيه شركات التأمين، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٨.
٦. التقرير السنوي الاقتصادي للبنك المركزي العراقي من سنة ٢٠١١ الى ٢٠١٦.
٧. التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠١٣ و٢٠١٥.
٨. الحداد، وسيم محمد وموسى، شقيري نوري ونور، محمد أبراهيم والزرقان، صالح طاهر، الخدمات المصرفية الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢.
٩. الحسناوي، كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مطابع بيروت الحديثة، ٢٠١١.
١٠. حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والاسلامية، الدار الجامعة، الإسكندرية- مصر، ٢٠٠٧.
١١. الدبيسي، وائل، دليل العمليات الالكترونية في القطاع المصرفي الواقع والآثار القانونية، أتحاد المصارف العربية، بيروت-لبنان، ٢٠٠٩.
١٢. راضي، حسن هادي كهو، دور إدارة رأس المال العامل في تحقيق الموائمة بين السيولة والربحية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق ٢٠١٨.
١٣. رحيم، عباس فاضل وعواد، عضيد شياع وفاضل، هاني عباس، العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، مطبعة العدالة، بغداد- العراق، ٢٠١٧.
١٤. زاير، علي حسن وجدوع، مخلد حمزة وكاظم، نبراس جاسم والدوسري، صادق حسين، أدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار السيسبان للطباعة والنشر، بغداد- العراق، ٢٠١٨.
١٥. الزبيدي، حمزة محمود، أدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، طبعة معدلة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠١١.
١٦. سعيد، عبد السلام لفتة، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الثالثة، مكتبة السيسبان للنشر والتوزيع، بغداد- العراق، ٢٠١٧.
١٧. سفر، أحمد، نظم الدفع الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
١٨. سلطة النقد الفلسطينية، التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، ٢٠١٣.
١٩. سلمان، بشرى طالب، نظم الدفع الالكترونية في العراق – مكوناتها – دورها – إدارة مخاطرها، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣.
٢٠. شلهوب، علي محمود، شؤون النقود والبنوك وأعمال المصارف، الطبعة الأولى، شعاع للنشر والعلوم، حلب-سوريا، ٢٠٠٧.
٢١. الشمري، ناظم محمد نوري، الصيرفة الإلكترونية الأدوات ومعيقات التوسع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ٢٠٠٨.
٢٢. عبد الشافي، أحمد عبد الوهاب، الدور الإشرافي للبنك المركزي العراقي على نظم الدفع وأثره في كفاءة أداء القطاع المصرفي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٦.
٢٣. عبد القادر، سلوى عبد الجبار، أثر استخدام التوقيع الرقمي في العمليات المصرفية الإلكترونية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد ٢٢، الفصل الأول، ٢٠١٣.
٢٤. فهد، نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٠٩.
٢٥. كاظم، بسام سلمان، تقييم الأداء المالي المصرفي على وفق المؤشرات التقليدية والحديثة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٨.
٢٦. كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان،٢٠١٢.
٢٧. اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، نظم الدفع عبر الهاتف المحمول-الابعاد والقواعد المطلوبة، ٢٠١٣.
٢٨. مزيق، رامي أكرم، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠١٤.

٢٩. مسعودي، أمال، أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٨.
٣٠. مسعودي، عبد الهادي، الأعمال المصرفية الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠١٦.
٣١. النجار، صباح مجيد والزيدي، حسين لازم، إمكانية تطبيق الصيرفة الإلكترونية في البيئة العراقية، الطبعة الأولى، المطبعة العراقية، بغداد– العراق، ٢٠١٦.
٣٢. النصيري، سمير، البنك المركزي العراقي في مواجهه تحديات الأزمة الاقتصادية والمالية (٢٠١٥–٢٠١٧)، الطبعة الأولى، مطابع مجموعة الربيعي، بغداد– العراق، ٢٠١٨.

ب– المواقع الإلكترونية

١. البنك المركزي العراقي، https://cbi.iq/ .
٢. سلطة النقد الفلسطينية، http://www.pma.ps.

٥_٢ المصادر الاجنبية

A– Books, Thesis & Dissertations:

1. Aburime ,Uhomoibhi Toni, Determinants of Bank Profitablility: Company Level Evidence From Nigeria, Deakin University, 2008.
2. Atrill, Peter, Financial Management for Decision Makers, Fifth edition, England, 2009.
3. Committee on Payment and Settlement Systems, Bank for International Settlements, A glossary of terms used in payments and settlement systems, 2003.
4. Haldane, Andrew & Millard, Stephen & Saporta, Victoria, The Future of Payment Systems, Routledge Taylor & Francis Group, England, 2008.
5. Hubbard, R. Glenn &O'Brien, Anthony Patrick, Money, Banking, and The Financial System, Prentice Hall, United States of America, 2012.
6. Kokkola, Tom, The Payment System, European Central Bank, 2010.
7. Kumaga, Delali, the challenges of implementing Electronic Payment Systems – The Case of Ghana's E-zwich Payment System, Master's Thesis in Business Administration, School of Management, Blekinge Institute of Technology, 2010.
8. Lai, Roy, Understanding Interbank Real-Time Retail Payment Systems, Handbook of Blockchain, Digital Finance, and Inclusion, Vol. 1, 2018.
9. Makokha, Arnety Nangila& Mbuguah, Samuel& Fwamba, Rashid Simiyu, Effect Of Real Time Gross Settlement On Financial Performmance Of Public Universities In Kenya,
10. Nakajima, Masashi, Essential Elements of Payment Systems, Faculty of Economics and Business Administration, Reitaku University, 2017.
11. Nakajima, Masashi, Payment system technologies and functions: innovations and developments, IGI Global, United States of America, 2011.
12. Nationalbank Danmarks , Payment Systems in Denmark, 2005.
13. Reserve Bank of New Zealand, payment system, Bulletin, Vol. 71, No. 4, December 2008.
14. SWIFT, reducing risk and increasing resilience in RTGS payment systems, 2014.
15. Toshniwal ,Ritu , Concept of Profit and Profitability of Commercial Bank in India, 3rd International Conference on Recent Innovations in Science, Technology, Management and Environment, New Delhi, 2016
16. Tulsian, Monica, Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel), IOSR Journal of Economics and Finance, Volume 3, Issue 2, 2014.
17. Turner, Paul & Wunnicke, Diane, Managing the risks of payment systems, John Wiley & Sons, Canada, 2003.

B- Internet website:

1. Uganda Bankers Association https://ugandabankers.org
2. European Central Bank https://www.bankingsupervision.europa.eu.
3. Bank for International Settlements https://www.bis.org.
4. Central bank of Bangladesh https://www.bb.org.bd.